

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي التاسع والاربعين لبنك الاسكان للتجارة والتمويل  
2022/03/24

عملاً بأحكام أمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020 والاجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتمويل بتاريخ 2020/04/09، والموافقة المؤرخة في 2022/03/10، عقدت الهيئة العامة لمساهمي بنك الاسكان للتجارة والتمويل الاجتماع العادي التاسع والاربعين وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق 2022/03/24، من خلال وسيلة الاتصال المرئي والالكتروني Microsoft Teams.

افتتح الاجتماع السيد عبد الاله الخطيب / رئيس مجلس الادارة مرحباً بعطوفة الدكتور وائل العرموطي مراقب عام الشركات وشكره وتقديره على حضوره هذا الاجتماع وعلى التعاون الذي تتيده دائرة مراقبة الشركات، كما رحب بالسيد مأمون المشاقبة مندوب البنك المركزي الأردني وبممثلي مدقق حسابات البنــــك الخارجي "ديلويت" والمساهمين والحضور الكرام.

تم تعيين الاستاذة بثينة عبوي أمين سر مجلس الإدارة كاتباً لوقائع الجلسة وبدورها أعلنت قانونية الاجتماع والحضور كما يلي:

حضر الاجتماع (12) مساهماً يحملون (298,582,916) سهماً بالأصالة، وبما نسبته (94.788%) من مجموع أسهم رأس المال.

كما حضر الاجتماع (12) عضو من أعضاء مجلس الادارة البالغ عددهم (13) عضو، وحضر السادة مندوبي مدقق حسابات البنك (ديلويت).

وقد تم الاعلان عن موعد الاجتماع بثلاثة صحف رسمية وفي التلفزيون الأردني وعلى الموقع الالكتروني للبنك، وأعلن بأن النصاب مكتمل ومتحقق وأن كافة القرارات التي ستصدر عن اجتماع الهيئة العامة ملزمه للشركة ولإدارتها والمساهمين الحاضرين وغير الحاضرين، وذلك وفقاً لأحكام أمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020 والاجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتمويل بتاريخ 2020/04/09.

ثم القى السيد عبد الاله الخطيب / رئيس مجلس الادارة كلمة ونصها:

### " حضرات الحضور الكرام،،

كان عام 2021 استثنائياً في تحدياته في ظل تواصل التداعيات السلبية لجائحة كورونا والانتشار السريع للسلاطات المتحورة عنه والتي أثرت على أداء الاقتصاد في مختلف أرجاء العالم، ونتيجة لذلك يتوقع أن يكون الاقتصاد الوطني قد سجل نمواً محدوداً لا يتجاوز 2%، وذلك على الرغم من تسجيل الإيرادات المحلية نمواً أفضل في ظل السياسات المالية والنقدية التي لعبت دوراً هاماً وإيجابياً في تمكين الاقتصاد الأردني من استيعاب التأثيرات السلبية الناتجة عن الجائحة تمهيداً للدخول في مرحلة التعافي وتسجيل معدلات نمو أفضل.

### حضرات السادة المساهمين،،

عملت مجموعة البنك خلال العام 2021 على عدة محاور هدفها مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية المصرفية وبما يُحاكي التطورات العالمية التي تطل القطاع المصرفي وبما ينسجم مع تطلعات وتوقعات السوق والعملاء، بالإضافة إلى ذلك إتضح تأثير التوظيف الفعال للموارد المتاحة على استمرارية العمل وتأمين خدمات الدعم لقطاعات الأعمال المختلفة في البنك للمحافظة على ديمومة الخدمات البنكية وبالتوافق مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والجهات الحكومية، واتخذ البنك خطوات واجراءات كان من شأنها تخفيف الآثار الاقتصادية والمالية على عملاء البنك سواءً في قطاع الشركات أو الأفراد وذلك من خلال المشاركة في برامج التمويل التي استهدفت القطاعات الأكثر تضرراً ليتمكن الاقتصاد من استيعاب التأثيرات السلبية الناتجة عن الجائحة للدخول في مرحلة التعافي والتي نأمل ان نشهد نتائجها خلال هذه السنة بتحقيق معدلات نمو افضل.

### حضرات السادة المساهمين،،

رغم استمرار صعوبة الظروف والتحديات وتأثر الأسواق التي نعمل بها والتغيرات التي شهدناها خلال العام 2021، تمكنت مجموعة البنك من تحقيق نتائج تشغيلية قوية مما يؤكد قدرة البنك على التكيف والتعامل مع التحديات بكفاءة عالية نتيجة فعالية إدارة الموجودات والمطلوبات، واتباع منهجية محافظة ومدروسة باستمرار والتي مكّنت البنك من تعزيز مركزه المالي وتسجيل عائد أكبر للمساهمين، حيث بلغت الأرباح قبل الضريبة 163.1 مليون دينار مقابل 77.7 مليون دينار خلال العام 2020، وبلغت الأرباح الصافية بعد المخصصات والضرائب 110.1 مليون دينار مقابل 42.5 مليون دينار خلال العام 2020، مع مواصلة البنك خلال عام 2021 الإحتفاظ بمخصصات آمنة

لمحفظة التسهيلات بلغت أكثر من 50 مليون دينار، علاوة على ما تم الإحتفاظ به خلال السنوات السابقة، ومع نهاية العام 2021، بلغ حجم موجودات البنك 8.2 مليار دينار، وبلغت ودائع العملاء 5.2 مليار دينار، وبلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة 4.5 مليار دينار.

وعلى صعيد حقوق المساهمين والمركز المالي للمجموعة، واصلت المجموعة تحقيق نمو في إجمالي حقوق المساهمين ليصل إلى 1.2 مليار دينار وبارتفاع نسبته 4.7% عن العام 2020، وارتفع العائد على حقوق المساهمين ليلغ 9.3% كما في نهاية العام 2021، وبلغت نسبة كفاية رأس المال 16.8% ونسبة السيولة 131% كما في 31 كانون أول 2021، وكافة هذه النسب أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

#### السادة الحضور،،

من مصادر اعتزازنا مواصلة البنك القيام بدوره المجتمعي الفعال والاهتمام بالقضايا الانسانية والبيئية وتقديم الدعم والرعاية للمراكز والمؤسسات الصحية والتعليمية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني بمختلف أنشطتها وغاياتها، ونتطلع خلال العام 2022 إلى مواصلة تقديم كافة أشكال الدعم والرعاية بما يسهم في تحقيق الأهداف التتموية المرجوة للإقتصاد والمجتمع المدني المحلي.

ويُسعدني ان اغتم هذه الفرصة واتوجه بالشكر الجزيل لمؤسساتنا الوطنية وأخص هنا البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات لما تقدمه هذه المؤسسات من رعاية للقطاع المصرفي ولدورها الوطني في الحفاظ على الاقتصاد الأردني وتوفير الآليات والمحفزات وعلى جهودهم المبذولة لتحقيق النمو، والشكر أيضاً للمساهمين والمودعين وعملاء البنك على ثقتهم العالية التي تبقى حافزاً لنا لمواصلة بذل المزيد من الجهد من أجل المحافظة على هذه الثقة وتعزيزها، وكل الشكر والتقدير للإخوة الزملاء أعضاء مجلس الإدارة على دورهم ودعمهم المتواصل، وللإدارة التنفيذية على مثابرتها الدائمة وجهودها المخلصة في خدمة هذا البنك لتحقيق تطلعات البنك وطموحاته على مدار العام.

يتطلع البنك الى تحقيق الأفضل وبذل المزيد من الجهود للارتقاء بمؤسستنا العزيزة والازدهار والوصول الى آفاق جديدة من الإنجاز بما يسهم في رفد مسيرة بلدنا وتعزيز اقتصاده في ظل قيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه. "



من جانبه ألقى عطوفة مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرموطي كلمة ونصها كما يلي:

" بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد عبد الاله الخطيب رئيس مجلس ادارة شركة بنك الاسكان للتجارة والتمويل م . ع . م  
اصحاب المعالي والعطوفة والسعادة اعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية والمساهمين والحضور الكرام

أسعد الله صباحكم بكل خير وبركة

بداية أود أن أعبر عن سعادتي بحضور اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي لشركتكم، الذي يضم برئاسة معاليكم نخبة من الخبرات التي نعتر بها.

وأود أن أشيد بالانجازات التي حققها البنك خلال السنة المالية 2021 متمنياً لكم دوام التوفيق والنجاح، وهذه الانجازات التي تحققت رغم الظروف التي يمر بها العالم، كما أشيد بمساهمة البنك الفاعلة في خدمة المجتمع المحلي والتي يقدمها البنك منذ سنوات طويلة بما يخدم المصلحة الوطنية.

وأتمنى أن تكون إنجازات شركتكم وكافة الشركات الأردنية في هذا العام والأعوام القادمة مبشرة بانجازات نفخر ونعتر بها في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه.

آملاً منكم معالي السيد عبدالله الخطيب رئيس الجلسة التفضل في البدء بجدول أعمال الاجتماع وفقاً للدعوة المبلغة للسادة المساهمين.

أتمنى للبنك التوفيق وعلى بركة الله نبدأ الاجتماع.

شكر السيد رئيس الجلسة عطوفته وتم الانتقال الى جدول أعمال هذا الاجتماع وعلى النحو التالي:

أولاً: تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادية السابق بتاريخ 2021/04/08.

تم عرض محضر الاجتماع السابق على الموقع الالكتروني للبنك وتم تلاوة القرارات من قبل الاستاذة بثينة عبوي أمين سر مجلس الادارة.

ثانياً: التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن العام المالي 2021، وخطة البنك المستقبلية للعام المالي 2022.

أشار السيد رئيس الجلسة أنه تم نشر التقرير مرفقاً مع الدعوات على الموقع الإلكتروني للبنك، واقترح ضم هذا البند مع البند رابعاً من جدول الأعمال الخاص "بمناقشة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر كما هو الوضع بتاريخ 2021/12/31 وتوصية مجلس الإدارة بخصوص توزيع الأرباح" ليتم مناقشتها معاً.

وكان للسيد خالد المشعان مفوض الهيئة العامة للاستثمار - دولة الكويت المداخلة التالية:  
" إن الهيئة العامة للاستثمار موافقة على جميع بنود جدول أعمال الاجتماع دون أي اعتراض، لكن يفضل أن يتم مناقشة البنود ثانياً وثالثاً ورابعاً بنفس الترتيب كما وردت بجدول الأعمال المرسل مع الدعوة للاجتماع.

رداً على الملاحظة أبدى كل من السيد رئيس المجلس والسيدة أمين سر المجلس تبرير ضم البندين على النحو التالي:  
بموجب أوامر الدفاع أعفي مدققي حسابات الشركة من تلاوة تقريرهم ولا يوجد تناقض يمنع ضم البندين حيث أن البند الرابع الخاص بميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر وتوصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح جزءاً من التقرير السنوي المراد المصادقة عليه.

فتح السيد رئيس الجلسة الباب أمام السادة الحضور لإبداء رأيهم بالموضوع ولم يكن لأي منهم اعتراض على ذلك، وبذلك تمت الموافقة على دمج البندين.

ثالثاً: التصويت على تقرير مدققي حسابات البنك عن العام المالي 2021.

حضر الاجتماع السيد شفيق بطشون مندوب مدققي حسابات البنك السادة "ديلويت" وتم اعفائه من قراءة التقرير بموجب التعليمات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ 2020/04/09 علماً بأن تقرير مدقق الحسابات الخارجي مدرج في التقرير السنوي.

تم طرح الموضوع للنقاش ولم يكن للمساهمين المالكين لأكثر من (10%) أي مداخلة، ثم تم طرح الموضوع للتصويت، حيث تمت مصادقة الهيئة العامة بالإجماع بنسبة 100% من الأسهم الممثلة بالاجتماع على تقرير مدققي حسابات البنك عن العام المالي 2021.

رابعاً: التصويت على ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر كما هو الوضع بتاريخ 2021/12/31 والمصادقة عليهما، بما في ذلك الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على حملة الأسهم عن عام 2021 بنسبة (20%) من القيمة الاسمية للسهم، بالإضافة للبند الثاني الخاص بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن عام 2021 و خطة البنك المستقبلية للعام المالي 2022.

ورد للبنك استفسارات من قبل السادة "الهيئة العامة للاستثمار - دولة الكويت" من خلال البريد الإلكتروني وعلى النحو التالي:

❖ كم يبلغ إجمالي الأرباح الموزعة عن العام 2021.

جاء الرد كما يلي:

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة (20%) من القيمة الاسمية للسهم، وبذلك سيكون إجمالي الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين عن العام 2021 (63) مليون دينار في حال موافقة الهيئة العامة للشركة على هذه التوصية.

❖ كم يبلغ نصيب السهم الواحد من الأرباح الموزعة.

جاء الرد على النحو التالي:

وفقاً لتوصية السادة أعضاء مجلس الإدارة، وفي حال موافقة الهيئة العامة للشركة على توزيع (20%) كأرباح نقدية عن العام 2021، ستكون حصة السهم الواحد من الأرباح الموزعة (0.200) مثلي فلس لا غير لكل سهم.

❖ كم بلغ إجمالي مكافآت مجلس الإدارة لعام 2021 وللعام 2020 وتفاصيل هذه المبالغ.

جاء الرد كما يلي:

إن تفاصيل المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة مذكورة بالتفصيل في التقارير السنوية للبنك للعامين السابقين وذلك في الصفحات (256) و (257) من التقرير السنوي لعام 2021 و في الصفحات (276) و (277) من التقرير السنوي لعام 2020.

❖ ما سبب التغير في بند مصروف مخصصات متنوعة -بالصافي- بنسبة 569.7% ليبلغ (13.510) مليون دينار بالسالب لعام 2021 مقارنة مع (2.876) مليون دينار للعام 2020.

جاء الرد على النحو التالي:

حقق البنك وفر خلال العام 2021 ناتج عن عكس مخصصات تم رصدها بمبلغ (16.641) مليون دينار لقضيته في الجزائر بالاضافة لإرتفاع في مخصصات قضايا متنوعة خلال العام 2021 بمبلغ (254) ألف دينار.

لم نستقبل أي ملاحظات أخرى حسب الاجراءات المعلنة على الموقع الالكتروني للبنك.

تم طرح الموضوع على السادة المساهمين للنقاش، ولم يكن للمساهمين المالكين لأكثر من (10%) أي مداخلة أخرى، وتم طرح الموضوع للتصويت، حيث تمت مصادقة الهيئة العامة بالإجماع بنسبة 100% من الاسهم الممثلة بالاجتماع" على ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر كما هو الوضع بتاريخ 2021/12/31 بما في ذلك الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2021 بنسبة (20%) من القيمة الإسمية للسهم وذلك لحامل السهم بتاريخ 2022/03/24، بالإضافة إلى المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن عام 2021 وخطة البنك المستقبلية للعام 2022.

كما أعلن رئيس الجلسة أنه سوف يتم البدء بتوزيع الأرباح على المساهمين اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2022/04/19، وأنه سيتم الإعلان عن ذلك بالصحف المحلية الرسمية.

خامساً: التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية 2021.

تم طرح الموضوع للنقاش ولم يكن للمساهمين المالكين لأكثر من (10%) أي مداخلة، وتم طرح الموضوع للتصويت، حيث تمت مصادقة الهيئة العامة بالإجماع بنسبة 100% من الاسهم الممثلة بالاجتماع" على إبراء ذمة أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية 2021.

سادساً: المصادقة على قرار مجلس الإدارة بتعيين السادة "الهيئة العامة للاستثمار" عضواً غير مستقل في مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ 2021/09/07 على إثر إستقالة السادة "شركة المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية" اعتباراً من 2021/08/18، وذلك بالاستناد للمادة 150 من قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته والمادة 30 من النظام الأساسي للبنك.

أوضح السيد عبد الاله الخطيب / رئيس الجلسة أنه تم بتاريخ 2021/08/17 نقل ملكية شركة المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية لصالح الهيئة العامة للاستثمار - دولة الكويت، وذلك تنفيذاً لهيكل الجديد للاستثمارات لدى دولة الكويت الشقيقة، ولاحقاً لتقديم الشركة إستقالته من عضوية مجلس الإدارة بتاريخ 2021/08/18 تم تعيين السادة الهيئة العامة للاستثمار عضواً غير مستقل في مجلس إدارة البنك اعتباراً من 2021/09/07.

واستناداً إلى المادة 150 من قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 والمادة 30 من النظام الأساسي للبنك، فإن عضوية الهيئة العامة للاستثمار في مجلس الإدارة تكون مؤقتة لحين عرضها على الهيئة العامة للشركة في أول إجتماع يعقد لها للمصادقة على قرار مجلس الإدارة بالتعيين.

تم طرح الموضوع للنقاش ولم يكن للمساهمين المالكين لأكثر من (10%) أي مداخلة ثم تم طرح الموضوع على السادة المساهمين للتصويت وجاءت الموافقة من الهيئة العامة "بالإجماع بنسبة 100% من الاسهم الممثلة بالاجتماع" على تعيين السادة الهيئة العامة للاستثمار - دولة الكويت عضواً غير مستقل في مجلس إدارة بنك الإسكان للتجارة والتمويل لدورته الحالية.

سابعاً: انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2022 وتفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابهم.

أوضح السيد عبد الاله الخطيب / رئيس الجلسة أنه واستناداً الى التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني بشأن التدقيق الخارجي للبنوك رقم 2017/69 والتي بينت المعايير والمتطلبات المطلوب مراعاتها عند اختيار مكتب التدقيق واستناداً لتوصيات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة فقد قرر مجلس الادارة ترشيح السادة (ديلويت) ويكون المدقق المسؤول السيد شفيق كميل بطشون ورقم اجازته 740 لتدقيق حسابات الشركة للسنة المالية 2022 وتفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابهم.

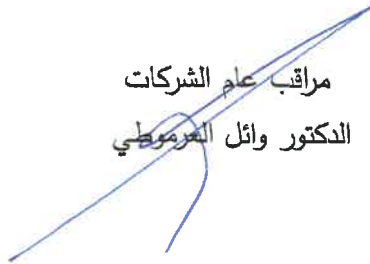


تم طرح الموضوع للنقاش ولم يكن للمساهمين المالكين لأكثر من (10%) أي مداخلة ثم تم طرح الموضوع على السادة المساهمين للتصويت وجاءت الموافقة من الهيئة العامة بالإجماع بنسبة 100% من الاسهم الممثلة بالاجتماع على انتخاب السادة (ديلويت) ويكون المدقق المسؤول السيد شفيق كميل بطشون ورقم اجازته 740 لتدقيق حسابات الشركة لسنة المالية 2022 وتفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابهم.

انتهى الاجتماع في الساعة الحادية عشر من صباح يوم الخميس الموافق 2022/03/24، حيث وجه معالي رئيس الجلسة الشكر للجميع، وتمنى نتائج أفضل للبنك في العام الحالي 2022.



رئيس الجلسة  
عبد الاله الخطيب



مراقب عام الشركات  
الدكتور وائل الغرموطي



كاتب الجلسة  
بثينه غوري